

مَحْلِفُ الْجَنَاحِ لِعَلَى الْجَنَاحِ

(دمشق) : ايلول سنة ١٩٢٨ م الموافق ربيع الاول والثاني سنة ١٣٤٧ هـ

تحقيق لغوي

— بـ —

ورد الأబل

الحمد لله واسع اللغات ، ومحدث الموضوعات ، والصلة والسلام على القاموس
الحيط يجمع المعلومات ، محمد الفائق كل الانبياء في جميع الجهات ، وعلى آله أولى
الفضل والكرامات ، واصحابه الراقيين به أعلى الدرجات ، وعلى من تبعهم باحسان من
المؤمنين والمؤمنات ، صلاةً وسلاماً دائرين مادامت الارض والسموات . وبعد فيقول
العبد المفقود الى لطف مولاه الايدي ، ابو الفوز محمد امين السويدسي . قد عرض
عليه بعض الأحبة لدلي^(١) ، من تصلع^(٢) بالعلم ، ونون قد ذهنه في الفهم ، عبارة
من كتاب القاموس المنسوب^(٣) للإمام مجد الدين محمد بن بعقوب الفيروز بادي ، عليه
رحمة الله الهادي ، ظاهرها الاختلال في المبني ، والمعارضة لكلام غيره من اهل
اللغة في المعنى ، ما لفظهما : « والعشر بالكسر ورد الأبل اليوم العاشر او التاسع
وهذا لم يقل عشرين وقالوا عشرين جعلوا ثانية عشر يوماً عشرين ، والتاسعة
عشرين طائفه من الورد الثالث فقالوا عشرين جموعه بذلك والأبل
عشرين . » انتهت . فرأيت ان اشرحها شرعاً ينزل إشكالها ، وبذهب احتلالها .

(١) ليته ذكر اسمه افاده للتاريخ . (٢) لعل في النسخة الاصلية نضلع من .

(٣) لعل في الاصل المنسوب الى .

ولما كان الاصح من اقوال اهل الاصول^(١) : « ان العمل بالتمارِضَين ولو من وجه اولى من إلغاء احد هما بترجح الآخر عليه » أحببت ان اجمعها مع غيرها من عبارات اللغويين ، التي ترى مخالفتها في اول نظر الناظرين ، فأقول وبالله التوفيق ، وبهذه ازمه التحقيق :

(١) كان رحمة الله سلفيًّا في مذهبـه وادبه ، يقدس الأُسلاف ، ويتحمـو ما بـدر
لحـرية الفـكر منهم من الخـلاف ، والاـنقول الـأصوليين ما يـستأنـس به ، ولا يـؤخذـ في
علمـ اللغة والـاشتقـاق به ، كـيف وفيـها القـوي والـافـوي والـلغـة والـلغـة ، فالـترجمـع
واـجـب لـتحـيـصـ المـطـالـب ، وليـس مـن تـعارضـ في عـبـارـةـ اللـغـوـبـينـ الـتـي وـرـدـتـ بلـ
ثـمـ غـمـوضـ وـابـهـامـ اـزـالـهـاـ بـشـرـيفـ تـحـقـيقـه . (٢) هـذـا مـن مـسـنـ النـسـخـ وـالـفـاسـمـ الـكـنـابـ
مقـاـبـيسـ الـلـغـةـ لـابـنـ فـارـسـ وـهـوـ مـخـطـوطـ فيـ خـزانـةـ الـحـقـقـ الـأـبـ اـنـسـ الـكـرـمـلـيـ .

العاشر اي بالنسبة الى يوم الشرب الاول ، وبال يوم الناسع اي بالنسبة الى اول ايام الظاء فادى كلامه للتبير في العبارة ، اي ان نظرت الى اول يوم الظاء عبرت عنه بال يوم الناسع . واما صاحب المقياس ملاراى ان يوم الشرب الاول من العشر السابق في الواقع لا من هذا العشر حتى يكون عشرة ايام . قال : العشر تسعة ايام بطريق الجزم ، فان قلت : ان الجوهري في صحاحه قال ان العشر ثانية ايام حيث قال فيه ما لفظه : والعشر مابين الوردين وهو ثانية ايام لأنها ترد اليوم العاشر الثاني ، وذلك مخالف لما نقدم . قلت : لا مخالفة في ذلك ايضاً لانه اراد به ايام الظم ، فقط كما صرخ بذلك بقوله مابين الوردين . و قوله لأنها ترد اليوم العاشر اي بالنسبة الى يوم الشرب الاول . قال صاحب القاموس : (ولهذا^(١)) اي ولكون العشر عبارة عن تلك الايام التسعة التي هي ايام الظاء الثانية مع يوم الشرب الاخير (لم يقل) وفي نسخة لم يقولوا اي اهل اللغة في ثانية العشر (عشرين) اي بصيغة الجمع بناء على ان كلّاً منها عشرة ايام ، لات يوم الشرب الاول في الواقع من العشر الاول كما تتحقق . (وقالوا) في ثانية عشر بين بصيغة الثانية بناء على ان كل عشر تسعة ايام كما يدل عليه قوله (جعلوا ثانية عشر يوماً عشرين) فهو ثانية عشر كالايمني ، وجعلوا اليوم (الناسع عشر) واليوم (العشرين طائفه) اي بعضاً (من الورد الثالث) لم يجعلوهما من الوردين المقددين عليهما (قالوا) في ضم اليومين المذكورين الى العشرين اللذين هما ثانية عشر يوماً (عشرين) بصيغة الجمع (جمهوه) اي العشر (ذلك) اي بضم اليومين الى الثانية عشر ليحصل التوافق بين الجمع والعدد ، وتسبيتهم لذلك بالجمع بمحاجأ اذا هو من تسبيبة الجزء باسم كله^(٢) ، فانت قلت جعلتك لذلك من المحاجز بناف لما ذكره الاستاذ ابو اسحق الاسفرايني حيث قال : لا محاجز في لغة العرب ، قلت :

(١) ما بين الفواصل من كلام المجد والباقي شرح أبي القوز السويدي .

(٢) الكتب المرتبة طاغية بالمحاجز فتعليله هذا وجيه ولا حاجة للاستشهاد على اللغة بكلام اهل الاصول . ويستقيم المعني باعتبار الجم ما زاد على الواحد على مذهب بعض العلماء .

لا عبرة بما قاله الاستاذ بعد ما نبين بطلانه في كتب اهل الاصول ، وكيف يذكر ذلك وقد توأر النقل عن العرب بأنهم يتکلّون بالمجاز باشياء كثيرة لا يمكن حصرها فنذكر المجاز في اللغة جاحد للضرورة ومبطل محسن لغة العرب قال امرؤ القبس :

فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازاً وناه بكلكل

وليس لليل صلب ولا ارداف ، حتى قال ابن جني في الخصائص : واعلم ان اللغة مع تامله بمحاجزاً لا حقيقة ، وذكر في ذلك كلاماً طويلاً تركاه لعله يطول الكلام . وقال ابن برهان في كتابه في اصول اللغة انها مشتملة على الحقيقة والمجاز . وقال ابن السبيكي : من انكر المجاز في اللغة واراد ان العرب لم ينطق مثل قوله للشجاع انه اشد بذلك مكابرة وعناد . وقال القاضي في مختصر التقرير : ان ذلك مراجحة للحقائق فانا نعلم ان العرب ما وضعت امم الحمار للبليد اثنى . فان قلت هل لذلك المجاز الذي ذكرته حقيقة ام لا ؟ قلت : حقيقته ان العرب اذا اوردوا اباهم ثلاثة عشر اسماً متعاقبة قالوا : سقينها عشرين ، فيكون الجمع الحقيقي عبارة عن سبعة وعشرين يوماً لأن كل عشر تسمى ايام كما ثقى ذلك في كلام صاحب المقياس حيث قال : وينهى ويجمع فيقال عشرين وعشرون فكل عشر من ذلك تسمى ايام اثنى . فإنه اطلق الجمع والجمع اذا اطلق يتبارد منه الجمع الحقيقي وذلك صادر بسبعة وعشرين كما لا يخفي ، فان قلت هذا مناف لما ذكره الجوهري في صحاحه حيث قال : فإذا جاوزت العشرين فليس لها تسمية وإنما هي جوازي^(١) ، قلت : لامنافه في ذلك ، فإن مراده بالعشرين الذي هو جمع لعشرين لا اسم العدد ، حقيقةً كانت ذلك الجمع وهو مصدق بسبعين وعشرين يوماً ، او مجازياً وهو ما صدق بدون ذلك ، اي فإذا جاوزت الجمع الحقيقي اذا ذلك غابة المعاوازة فلا تسمى باسم آخر وإنما هي جوازي ، ولو سلمنا ان مراده بالعشرين اسم العدد لا الجمع فما ذكره صاحب المقياس مقدم على ما ذكره ، اذا ثبت مقدم على الثاني ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ كما ثُقِّف ذلك في علم الاصول . فان قلت : هل هو مقدم عند اهل اللغة ايضاً ؟ قلت نعم . فقد ذكر الامام السيوطي

(١) كما قد وردت والا فهي جوازي .

في كتابه المزهر : ان من انفرد بروايته احد من اهل اللغة ولم ينقل احد غيره ، حكمه القبول ، ان كان المنفرد به من اهل الضبط والانقان ، وقد مثل امثلة كثيرة لذلك . وهنا انفرد صاحب المقياس بان ما زاد على العشرين يسمى بذلك اي بمقتضى اطلاقه للجمع اللغوي ، فيقبل ما انفرد به وان لم يطلع عليه غيره فنفاء لعدم اطلاقه ، اذ لا يلزم من عدم الوجود ان عدم الوجود . فان فلت : حكى عن الخليل بن احمد الفراهيدي الاَزدي ما هو صحيح في ان الجمع لا يراد به الاَضم اليومين المذكورين الى الثانية عشر ، وذلك انه قبل له : زعمت ان عشرين جمعاً عشر وعشرين تسعة ايام ، فكانت ينبغي ان تكون العشرون سبعة وعشرين يوماً لانه استكمل ثلاثة اتساع . فقال : ثانية عشر يوماً عشرات ، ضمت اليها يومين من العشر الثالث فضمنتها بذلك الاعتبار . ثم قيل له : هل يجوز ان تقول للدرهمين مع دائنين ثلاثة دراهم ؟ قال : لا ابيس على هذا ، وانا اقيس على قول ابي حنيفة : طلاقاً نطليقتين وعشرين نطليقة ، وفع ثلاثة نطليقات^(١) ، فكما جاز له ان يعتقد بعشرين نطليقة ويحمله نطليقة كاملة ، جاز لي ان اعتقد بعشر ايام ، واعدهما عشراماً كاماً . فلت : يمكن ان يكون الخليل اراد بما حكى عنه بيان ان لفظ عشرين كما هو صالح للعدد المعلوم كذلك صالح جمع عشر ، لكن بهذا الاعتبار . ولما كان ذلك منافياً للجمع الحقيقي المعلوم لكل احد بينما لاثلا يبعد فهمه عن الذهان ولم يبين الجمع الحقيقي كما بين الجمع المجازي ، اذ لا كلام فيه لاحد ، وكذلك لا محدود فيه بوجه من الوجوه - فـ يرتكب غيره دونه ، وكيف ينكِر الجمع الحقيقي والكلام فيه لا في اسم العدد ، وجمع العشرين بذلك صحيح وان ادى الى ان ابايه سبعة وعشرين لان المقصود منه انه جمع افراده ثلاثة عشر ، وسلمنا انه تقاه فيهن اثبتته مقدم عليه كما تحقق ، على ان في كلامه المحيى عنه نظراً : لافت في قياسه ذلك على قول الامام ابي حنيفة فيما ذكر اثبات اللغة بالقياس^(٢) وهو غير جائز على ما هو الصحيح عند الاصوليين ، وعلى ذلك القاضي ابوبكر البافلاني وامام الحرميين والهزالي والامدي ، ولو نزلنا وقلنا بجواز ذلك فهو

(١) تلك نكتة فقهية لغوية مستقلة . (٢) وبالحرفي اثباتها بالفقه .

فياس مع الفارق ، فان النطليقة عند الامام ابي حنيفة لا تجزى^(١) كما صرخ بذلك فقهاء مذهبة وذكر جزء ما لا يتجزى كذلك كله بخلاف ما نحن فيه فات له اجزاء مسماة باسماء كما تقدم ، فيصح لنا ان نقول : **إذا حصلنا يومين الى الثانية عشر يوماً ، سقيناها عشرين اي بصيغة التثنية ولو صلنا عدم الفرق بينهما فنقول فكما انه على قول الامام ابي حنيفة : نعم النطليقة بالتلفظ بكلها كما نعم بالتلفظ بجزء من اجزائها ، كذلك فليكن هذا الجمجم ، بان يكون حكم ضم الجزء الثالث كله الى الثانية عشر حكم ضم اليومين اليها^(٢) اذا لا فرق في ذلك^(٣) ، فان قلت : ان الخليل اجل من ان يذكر مثل ذلك اذا هو اعلم الناس واذ كاه في زمانه ، حق فالـ محمد بن سلام : سمعت مشايخنا يقولون : لم يكن للعرب بعد الصحابة اذكي من الخليل بن احمد ولا اجمع قلت : هو كذلك والظاهر ان ما حكي عنه في ذلك كذب لا اصل له وبوهيد كذلك ما نقل الامام السيوطي في كتابه المزهر عن أئمة اللغة انهم قالوا : وقع الخلل في كتاب الخليل وفي النقل عنه وتكلم في ذلك بكلام طويل وايد ما قاله بكلام أئمة اللغة ، ثم قال بعد كلام كثير في كتاب الخليل الذي فيه في اللغة : ولو صلح الكتاب عن الخليل ، لبدأ الاصممي واليزيدي وابن الاعرجي وابن ابي شاههم الى ترتيبهن كتبهم وتحلية علمهم بالحكاية عن الخليل والنكل لعلمه . وكذلك من بعدم كلامي حاتم وابي عبيد وبعقوب وغيرهم من المصنفين ، فما علمنا احداً نقل في كتابه عن الخليل من اللغة حرفاً الى آخر ما قال . وتركنا نقل كلام السيوطي لطوله فلن أردد فليرجم اليه . فتبين من ذلك انه لا يؤخذ برواية من روى عن الخليل في اللغة لاختلال الرواية عنه كما حرق ذلك الامام السيوطي في كتابه المذكور فكل شيء من اللغة نسب الى**

(١) لعل الاصل لا تجزأ من الجزء لا الجزء .

(٢) الصواب اليها وهو من سهو الناسخ .

(٣) في ذلك فرق كبير لعدم جواز اثبات اللغة بالعقبه ولا حاجة للامتناد بكلام لا يصدر عن صغار الطلبة فكيف برجلي ثانية كخليل فالاقوي انه مخصوص عليه من حداد فضلاته .

الخليل لم يقبل ما لم يوافقه غيره من أئمة اللغة المقدمين . قال صاحب القاموس وجعلوا (الأبل عواشر) أي سموها بذلك والله أعلم .

قال مؤلفه عليه الرحمة كان اتمام ذلك ليلة الاثنين الثاني عشر من شهر ربيع الأول الواقع في السنة السادسة والثلاثين غب الالف والمائتين الهجرية النبوية على صاحبها أفضل الصلة والتحية .

عن الدين علم الدين
عضو المجمع العلمي بدمشق

